معرفة الملل وأهميتها الحضارية عند الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش

أ. مصطفى بن الناصر وينتن
أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر ـ قسنطينة ـ

مقدمة

عرفت الإنسانية مللا متعددة منذ وجودها إلى الوقت المعاصر، وإلى ما شاء الله تعالى، وتنوعت بين ملة سماوية، وملل وضعية مختلفة حسب اختلاف أفكار البشر ورؤاهم للوجود وتعاملهم مع محيطهم البيئي والاجتماعي.

وهذا التعدد ينطوي أساسا على الاختلاف والتغاير بين أصحاب الملل في تصوراتهم لما يعبدون، وللكيفيات التي يعبدون بها، لذا نجد في النسق الواحد من الملل اختلافا واسعا في الطرائق؛ ولعل ما وقع للشرائع السماوية ـــ غير الإسلام ـــ من تحريف أوضح دليل على اختلاف البشر في هذه التصورات.

وإذا كانت الإنسانية محكوم عليها بالعيش في جماعات ومجتمعات؛ فإن إشكال أنماط الالتقاء بين هذه الملل وارد، بل حتمي لا يمكن أن ينفك عنه المجتمع البشري لضرورة التعامل والمصالح التي تتشارك فيها الإنسانية.

ومهما كان المجال التي تجتمع فيها الملل وأصحابها فإن الضرورة تلح على وضع تصور للعلاقات التي ينبغي أن تكون بين أصحاب هذه الملل ضرورة حضارية يستدعيها الوضع العالمي والعولمي خاصة، حتى لا يُطغى على طرف لحساب آخر؛ ولا يضمر وجود ديانة لقوة ديانة أخرى إلا إذا كان هذا باقتناع وتبعا لسيادة الحق.

هذا في المستوى النظري العام، ولكن من منظور خاص باعتبارنا مسلمين، فإن الدين الحنيف قد رسم المنهج وبين السبيل في هذا المجال وحدد طرق التعامل مع الملل الأخرى وأصحابها، وكان هذا واضحا في القرآن الكريم والسنة المطهرة وفي آثار العلماء الذين تناولوا الموضوع بالدراسة وألفوا فيه، حتى نشأ ما تُعورف على

تسميته بعلم مقارنة الأديان، ودراسة الملل والنحل؛ ونود أن نأخذ من هذا الجانب بداية متسائلين:

ما جدوى معرفة الملل غير الإسلام؟

وما هي الملل التي يتعامل معها المسلمون؟ وكيف يصنفونها؟

ما مدى أهمية معرفة هذه الملل؟ على ضوء العلاقات التي يفرضها الواقع العالمي ووضعية المسلمين فيه؟

إن الموضوع بهذا يكون واسعا وليس مجاله مثل هذه المحاولة، وقصدا للاختصار وللإفادة اقتصرنا على بحثه في إطار ضيق يتيح المعرفة عن قرب، ويساهم في الوصول الأقرب إلى النتائج ولو جزئيا.

واخترنا شخصية الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش لمعرفة وجهة نظره ورأيه في الموضوع، من خلال بعض آثاره التي اهتم فيها بقضية أهل الملل والتعامل معهم.

ويدفعنا إلى هذا الاختيار خصوصيات في شخصية هذا العالم الجليل نذكر منها:

ـ كونه إباضيا ومثّل الإباضية خير تمثيل في نهاية القرن الثاني عشر وبداية الثالث عشر الهجريين، التاسع عشر والعشرين الملاديين، وكان له إسهام كبير في بعث هذه المدرسة؛ ودرس ودرّس العقيدة وعلم الكلام.

ـ اهتمام الإباضية بمعرفة الملل واعتبارهم ذلك جزء من الإيمان وخصوها بحيز من متون العقيدة عندهم.

ـ كون الشيخ اطفيش عاصر أشرس لقاء بين الإسلام والمسيحية والمسيحيين أيام الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وعاش الوجود الاستعماري أكثر من نصف قرن من الفترة الاستعمارية بالجزائر أربعا وثمانين سنة (84) من حياته؛ وعايش أحداثها

معايشة العالِم البصير الذي يحلل الأوضاع والأحداث من مرجعية دينية واضحة؛ وكان له إسهام في الوقوف ضد هذا الاستعمار[1].

ــ لقد ترك آثارا مكتوبة في المقارنة بين الإسلام واليهودية والمسيحية خاصة.

إن هذه الخصائص تتيح لنا مناقشة موقف الشيخ اطفيش والاستفادة منه في أهمية معرفة الملل غير الإسلام، وفي إدراك الدور الحضاري لهذه المعرفة، في مسيرة الأمة ومستقبلها.

ورأينا أن نتناول الموضوع كما يلي:

1. ــ التعريف بالشيخ اطفيش
2 ــ حكم معرفة الملل عند الإباضية
3 ــ موقف الشيخ اطفيش من حكم معرفة الملل
4 ــ الأبعاد الشرعية والاجتماعية والسياسية للموقف
5 ــ نماذج من أعمال الشيخ في مقارنة الأديان

نسأل الله تعالى العون والسداد والتوفيق.

1 ــ التعريف بالشيخ اطفيش

ولد الشيخ امحمد بن يوسف بن عمر بن صالح اطفيش بمدينة غرداية بوادي ميزاب سنة 1238هـ/1821م؛ وعاد إلى بلدته بني يزقن وعمره أربع سنوات، وعاش بها بقية حياته، إلا ما كان من بعض أسفاره القليلة بين مدن وادي ميزاب ورحلتيه الحجازيتين لأداء فريضة الحج: سنة 1290هـ/1873م، وسنة 1303هـ/1886م، وكذا مدة منفاه إلى بلدة بنورة المجاورة لبلدته بني يزقن، وتوفي يوم 23 ربيع الثاني سنة 1332هـ/ مارس 1914م.

---

[1] ــ انظر:مصطفى وينتن، موقف الشيخ اطفيش من الاستعمار،مجلة الحياة،العدد 02،ص 19.

قضى هذا العمر أغلبه ومعظمه في نشر العلم وإصلاح المجتمع بوادي ميزاب، واستنهاض الهمم للتغيير من أوضاع المسلمين، والعمل خاصة على رفع الظلم عن المجتمع المسلم في المشرق والمغرب.

ولاقى في سبيل هذا الكثير من العنت والمعارضات والمضايقات من المجتمع ومن الإدارة الاستعمارية التي حاولت كل جهدها أن تضيق عليه وتحصر نشاطه، وأعماله حتى لا يصل إلى مبتغاه من تحرير البلاد من مستعمريها، لكنه استطاع أن يربي جيلا من تلاميذه غرس فيهم روح الدين القويم، والتغيير والتحرر من أغلال المستعمرين الكافرين كما كان يصفهم.

وفي مسيرته العلمية ترك الشيخ الكثير من المؤلفات المتعددة المجالات؛ وهي في الغالب استمرار في الفكر الإسلامي في جانب علوم الشريعة وما يتعلق بالقرآن الكريم والفقه والعقيدة وعلم الكلام، حتى أحصي من أعماله سبعة ومائة كتاب (107)، إضافة إلى الرسائل والردود والمنظومات.

«وهي أعمال تدل في مجملها على سعة اطلاع الشيخ واشتغاله بعلوم متعددة تعلما وتعليما وتأليفا وتدريسا»[1]، منها خاصة التفسير وعلم الكلام والفقه واللغة وعلومها.

والذي يهمنا هو انشغال الشيخ بالاطلاع على مصادر الأديان السماوية السابقة من النصرانية واليهودية، وأعماله التي كتبها في الرد على أهل هاتين الملتين خاصة.

من ذلك كتابه "الرسالة الشافية» في تاريخ وادي ميزاب وأنساب قبائله، ورسالة "قذى العين في الرد على أهل الغين"، في رد بعض شبهات أثارها مستشرق

---

[1]ـــ مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص 64.

إنكليزي وتسمى أيضا بـــ"الرد على الإنكليزي"، إضافة إلى مسائل نجدها في ثنايا كتبه خاصة منها التفسير وشرح عقيدة التوحيد، وحاشية الموجز .... الخ[1].

2 ـ حكم معرفة الملل عند الإباضية

لقد اهتم علماء الإباضية بإدراج مبحث الملل وبيان أحكامها ضمن متون العقيدة، ووضعوا أحكام معرفتها، وجهلها تبعا لنظرتهم إلى العلم الواجب على المكلف تحصيله، وما يسع جهله وما لا يسع، كما يصنفون العلم والمعلومة في مؤلفاتهم العقدية والكلامية.

وقبل أن نرى حكمهم على معرفتها من عدمها، ينبغي أن نذكر تعريفهم لهذه الملل، وتصنيفهم لها.

تعريف الملة

لم يول الذين تكلموا في الملل ـــ من الإباضية ـــ اهتماما كبيرا للتعريف إلاّ قليلا منهم، ونذكر في هذا ما عرّف به الشماخي أحمد بن سعيد (ت 928هـــ)، والشيخ التلاتي أبو داود (ت 967هـــ)، والشيخ الثميني عبد العزيز (ت 1223 هـــ)، ثم أخيرا تعريف الشيخ اطفيش.

فقد قال الشماخي في شرحه لعقيدة التوحيد: «أصل الملة من أمللت الكتاب»[2]، ولم يزد على هذا لبيان المناسبة بين هذا الأصل اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وهو ما سيذكره من جاء بعده.

ويعرِّف الشيخ التلاتي أبو سليمان داود بن إبراهيم الملة قائلا: «والملة كل شريعة وطريقة شرعها قوم لأنفسهم واتخذوها دينا»[1].

---

[1]ـــ المرجع نفسه، ص 17 ـــ 63

[2]ـــ الشماخي، شرح مقدمة التوحيد، ص 78.

ويقول الثميني: «والملل بمعنى الأديان»[2].

وقال الشيخ اطفيش:«و[تسمى الأحكام الشرعية] ملة لأنها تمل على من يأخذها، كما أملها جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ وكما أملها ﷺ على الصحابة وأملُوها على التابعين وهكذا»[3].

فالملة حسب هذه التعاريف هي واحدة الملل، وهي الأديان التي عرفتها البشرية، واتخذها طرقا تحكم بها المجتمعات نفسها، وتدين بها، وهي مأخوذة من الإملاء لغة؛ وقد وضح الشيخ اطفيش المناسبة بين الأصل اللغوي والاستعمال الاصطلاحي بأن الدين يأتي عن طريق الوحي الذي يمليه الملك على الرسول ـــ وقد أخذ هنا مثال سيدنا محمد ﷺ ثم يمليها الرسول على أصحابه وهكذا.

وورد استعمال هذا المصطلح بالاشتراك مع غيره من المصطلحات القريبة منه معنى، وهي الدين والشريعة أو الأحكام الشرعية، فبيَّن العلماء وجه الاشتراك ومعنى الاستعمالات المختلفة في ذلك:

فهذا الشماخي يفرق بين الملة والدين فيقول: «وهي قريبة المعنى من الدين، والفرق بينهما على ما ذكره بعضهم أن الملة تضاف إلى النبيء، والدين يضاف إلى الله»[4].

ثم زاد الثميني: «وإن الملة والدين والشريعة متحدة في المفهوم الذي هو الأحكام المبعوث بها النبي ﷺ؛ مختلفة بالاعتبار: فباعتبار إملائها منه ﷺ أو من جبريل عليه السلام تسمى ملة؛ وباعتبار انقيادنا لها تدينا بها تسمى دينا؛ وباعتبار ورودها من الشارع

---

[1]ـــ التلاتي، شرح مقدمة التوحيد، ص 38.

[2]ـــ الثميني، النور شرح قصيدة النونية، ص 340 .

[3]ـــ اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 165.

[4]ـــ الشماخي، مصدر سابق، ص 78.

تسمى شريعة»[1]؛ فهي أسماء لمسمى واحد، تختلف حسب الاستعمالات المراد الإفصاح عنها[2].

وأما عن الملل المقصودة بهذا المصطلح فهي محصورة في ست ملل: الإسلام واليهودية والنصرانية والصابئية والمجوسية؛ ولكن نلحظ أن المصادر الإباضية لا تستعملها بهذه التسميات الدالة على الديانات مجردة، ولكن تستعمل الوصف الذي ينطبق على معتنقيها، لأن الحديث عنها كان من أجل بيان أحكام معاملتهم، فيقال: المسلمون واليهود والنصارى والصابئون والمجوس، وقد ذكرها أبو زكريا يحي بن الخير الجناوني في متن "عقيدة نفوسة» وهو من علماء القرن الخامس الهجري[3]؛ وقال أبو حفص عمرو بن جميع: «وهم الذين ذكرهم الله في كتابه فقال: «**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**»»[4]، كذلك قال شارحه الشماخي أحمد بن سعيد (ت 928هـ): «ستة، واحدة في الإسلام وخمس في الشرك»[5]؛ وقال الشماخي عامر بن علي (ت 792 هـ) في متن الديانات: «وندين بأن أهل الكتاب اليهود والنصارى والصابئين ليسوا بمؤمنين ولكنهم مشركون»[6].

فنلحظ جليا أن ما يهم العلماء الإباضية إنما هم أصحاب هذه الملل، وليس هذه الملل في ذاتها، لأنهم يذكرون الأحكام المتعلقة بهم وما لهم من حق وما عليهم من

---

[1] ـ الثميني، النور، ص 341.

[2] ـ هذا التمييز هو ما قاله الجرجاني (740–816هـ) من قبل؛ انظر: الجرجاني، التعريفات،ص141.

[3] ـ انظر: Cuperly, Introduction, p 53 60 –64، وقد وضع تحليلا لمحتويات المتن.

[4] ـ الآية من سورة الحج، 17؛ انظر: عمرو بن جميع، مقدمة التوحيد وشروحها، ص 37.

[5] ـ الشماخي، مصدر سابق، ص79.

[6] ـ الشماخي عامر، متن الديانات، ص 49.

الواجب، كما أن تصنيف هذه الملل وأصحابها كان مأخوذا من القرآن الكريم، حتى أنه لولا ذكرها في القرآن لما اهتموا بها، أو لكان لها تصنيف آخر، كما هو الشأن عند علماء الملل والأديان المسلمين[1]، وحتى عند المتكلمين من الإباضية فإن تصنيفهم للملل والأديان غير التصنيف المذكور في متون العقيدة وكتبها[2].

وهذا التصنيف لا يعدوا أن يكون مراعاة للذكر القرآني كما جاء به النص في الآية المستشهد بها أو في غيرها[3]، وإلاّ فإن الإباضية لا يرون الملة إلاّ اثنتين هما ملة الإسلام وملة الشرك، حيث لا يتعدد الحق، فهو دين الله تعالى، وما وراءه كله ضلال، وبهذا لا يكون من معنى تعديد التسميات لهذه الملل إلاّ التقيُّد بما ورد به النص، ولكن روحه تفيد هذا المعنى من ثنائية التصنيف للديانات والملل[4]؛ وهكذا نجد الشماخي يقول: «وأما ملة الإسلام فهو اسم لما شرع الله تعالى على لسان الأنبياء عليهم السلام ليتوصلوا به إلى جوار الله تعالى .... وسائر الملل ما شرعه الشيطان»[5].

وهذا ما جعل مستشرقا مثل كوبرلي ـــ عند دراسته لمتون العقيدة عند الإباضية، وخاصة عقيدة نفوسة لأبي زكرياء الجناوني، ومقدمة التوحيد لأبي حفص

---

[1]ـــ انظر مثلا تصنيف ابن حزم، في الفصل، 36/1.

[2]ـــ انظر كتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي.

[3]ـــ لقد ورد ذكر الملل في الآيتين: البقرة: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»رقم:62؛ والمائدة: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»رقم:69.

[4]ـــ كما يدل على هذا ما في القرآن الكريم، مثل:«إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»[آل عمران:19]؛ و«وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنْ الْخَاسِرِينَ»[آل عمران: 85].

[5]ـــ الشماخي، مصدر سابق، ص 78.

عمرو بن جميع ـــ يتساءل: كيف يصنف اليهود والنصارى ضمن المشركين؟

ويقول:

«Il faut s'interroger sur l'invariant de la classification des Scripturaires, juif et chrétiens, parmi les communautés de shirk polythéisme»[1].

وقال كذلك:

«Il est étonnant de voir les Scripturaires, juifs et chrétiens, dénombrés parmi les communautés de shirk, contrairement à d'autres professions de foi qui accordent un statut spécial aux gens du livre»[2]

ومع أن الأمر في المسألة واضح، حيث أن هذه الديانات السماوية خاصة كانت هي الحق حين إملائها على الرسل، وعلى مدى صلاحيتها زمنا كما قضاه الله تعالى، ثم إذا وردت عليها غيرها نسختها وهكذا، ولأنه لا يمكن أن تتعدد الديانة وهي من مصدر واحد، فكان منطقيا أن تكون الملة واحدة، وغيرها يعود إلى الكفر.

وقد بين سبب هذا الجمع بين الملل أيضا الشيخان أبو ستة في حاشيته على "قواعد الإسلام"؛ واطفيش، في كتابه "الذهب الخالص"، وبيَّنا أن الملل السماوية كانت على الحق والتوحيد في البداية، وأن معتنقيها هم المؤمنون إلى أن جاء ما ينسخها، وأنها محرفة وهذا التحريف كان من وحي الشيطان، فهي على صورتها الباقية ليست من الإيمان[3]؛ لذا ينبغي القول: إن الجمع الذي استغربه كوبرلي إنما كان في بيان حقيقة هذه الديانات بعد مجيء الرسول ﷺ، وليس في أصلها ومصدرها الإلهي، وكما أنه جمع لا يؤثر في معاملة أصحابها، والشريعة تفرق في الحقوق والواجبات والأحكام بين المشركين وأهل الكتاب، وهو ما استند إليه

---

[1] ـ Cuperly, Introduction, p 324.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 62 .

[3] ـ أبو ستة، حاشية القواعد، 253/1؛ اطفيش، الذهب، ص62.

المستشرق في هذه الملاحظة، كما أن استنكاره ليس إلاّ محاولة لإثبات أحقية النصرانية خاصة ـــ دينه ـــ وإبعاده عن وصمة الشرك وهي ظاهرة فيه.

حكم معرفة الملل وأحكام أهلها

هذا عن التعريف والتحديد، وهو ما نجده في منهج علماء العقيدة عندما يقدمون مبحث معرفة الملل، فإنهم يذكرون الملل المقصودة بالمعرفة، ثم ينبهون على الحكم الوارد في هذه المعرفة.

فقد أثر عن الإباضية موقفان في الحكم على معرفة الملل الست، والعلم بأحكام أهلها، وكيفية معاملتهم، فكان فريق يوجب كل ذلك، وفريق لا يعتبر هذا من العلم الواجب الضروري.

ومن الذين أوجبوا هذا العلم والمعرفة بالملل الست العلماء[1]:

عبد الرحمن بن رستم (ت 171هـــ)، وعمروس بن فتح (ت 283هـــ)، وأبو الربيع سليمان ابن زرقون (عاش بين 300 ـــ 350هـــ)، وأبو خزر يغلى بن زلتاف (ت 380هـــ)، ومحمد بن بكر بن أبي بكر الفرسطائي (345 ـــ 440)، وأبو الربيع سليمان بن يخلف المزاتي (471هـــ)، وأبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن الطاق السدراتي (ق 5هـــ)[2]، وأحمد بن محمد بن بكر أبو العباست (504هـــ)، والشماخي عامر بن علي (ت 792 هـــ)[3]، وأبو حفص عمرو بن جميع (ق 8هـــ).

ويفصح أبو حفص عن هذا الرأي والموقف بقوله في متن العقيدة الذي ترجمه من البربرية إلى العربية: «فصل: كل من لم يعلم الملل الستة و لم يعلم الحكم فيهم

---

[1]ـــ نظر الوارجلاني، الدليل والبرهان، 25/2؛ اطفيش، الذهب،ص63؛ شرح الدعائم،146/1.

[2]ـــ لقد ذكره الشيخ اطفيش باسم أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم، ويستبعد أن يراد به الوارجلاني المشهور، لأنه يرفض هذا الموقف كما سيأتي، والله أعلم.

[3]ـــ الشماخي عامر، الديانات، ص 49.

فهو كمن لا يعلمها، وهم الذين ذكرهم الله في كتابه فقال: «**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**»»[1].

ويزيدنا الشيخ اطفيش توضيحا في المسألة ونسبة الأقوال، وبيَّن أن من هؤلاء من قال بوجوب العلم بالملل وأحكام أهلها ولكن قيد هذا العلم بقيام الحجة، وقبلها لا يلزم المكلف شيء، ومن القائلين بهذا حسبما ذكره الشيخ اطفيش[2]: عبد الرحمن بن رستم، وعمروس بن فتح، وأبو الربيع سليمان ابن زرقون، وأبو خزر يغلى بن زلتاف، وأبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن الطاق السدراتي، إلاَّ أن هذا لا يغير في الموقف شيئا فهو ينتهي إلى الوجوب.

ونستنتج من النظر إلى عصور هؤلاء المذكورين أن هذا الموقف لم يكن جديدا في المذهب بل هو الأصل، حيث ينسب إلى علماء أوائل، أمثال الإمام الرستمي وعمروس بن فتح في القرن الثالث.

وبعد هؤلاء الأعلام نجد آخرين تناقلوا هذا الحكم و لم يفيدونا بمواقفهم صراحة في المسألة، ولكن إيرادهم أحكام من سبقهم من العلماء يدل ضمنيا على ارتضائها، وإلا أبدوا معارضة أو مباينة لهم، وهؤلاء هم: أبو نصر فتح بن نوح التملوشائي في بداية القرن السابع، والجيطالي أبو طاهر إسماعيل بن موسى (ت 750هـ)، والشماخي أحمد بن سعيد (ت 928هـ)، وأبو سليمان داود بن إبراهيم التلاتي (ت 967هـ)، وأبو ستة محمد بن عمر أبو عبد الله المحشي (ت 1088هـ)، والثميني عبد العزيز بن إبراهيم (ت 1223هـ).

وقد اكتفى هؤلاء بمثل عبارة: «قيل بشرك من جهل الملل أو جهل أحكامها»، أو «قال أئمتنا»؛ من ذلك ما يلي:

---

[1] ـ الآية من سورة الحج، 17؛ انظر: عمرو بن جميع، مقدمة التوحيد، ص 37.

[2] ـ اطفيش، النهب، ص 63.

قول أبي نصر في نونيته:

«وقد شددوا في جاهل الملل الأولى وأحكامها والجهل بجتمع الأفن»

ثم أخذ في شرحها وبيانها[1].

وقال الجيطالي: «قال أصحابنا: معرفة الملل وأحكامها واجبة على كل مكلف في أول حال بلوغه، وشددوا فيمن جهلها أن يبلغه ذلك إلى الشرك... ومن العلماء من يقول: علينا معرفة المجوس أنهم مشركون، ومن لم يعلم ذلك أشرك، واختلف في اليهود والنصارى فقيل علينا أن نعلم أنهم كافرون، ومن لم يعلم ذلك أشرك، وقيل يعلم أنهم مشركون، ومن لم يعلم ذلك كفر، والله أعلم وأحكم»[2]؛ وقد جاراه على هذا محشّيه أبو ستة، ولم يعقب إلا ببيان معنى الإشراك بهذا الجهل وسببه[3].

ثم جاء شراح عقيدة التوحيد من بعد ابن جميع يقولون ويعقبون:

فقد قال الشماخي أحمد بن سعيد في شرح مقدمة التوحيد: «**فصل** عقده في أحكام الملل ومعرفتها، وتجب عندنا مع البلوغ معرفة الملل وأحكامها»[4].

ثم قال التلاتي أبو سليمان في شرحه على المقدمة: «ومن لم يعرف الملل الستة قيل فيه أنه مشرك، وقيل غير ذلك»[5].

وقال الثميني: «وعند أئمتنا ـــ رحمهم الله تعالى ـــ أن جاهل الملل الست وأحكام أهلها مشرك»[1]؛ وقال أيضا في كتابه "معالم الدين": إنه يجب معرفة الملل

---

[1]ـــ انظر نص القصيدة والبيت في: الثميني، النور، ص 340 ـــ 348 .

[2]ـــ الجيطالي، قواعد الإسلام، 257/1، 258.

[3]ـــ أبو ستة، حاشية القواعد، 1/ 257، 258.

[4]ـــ الشماخي، مرجع سابق، ص 78.

[5]ـــ التلاتي، مرجع سابق، ص 78، 81.

وأحكامها، ومن لم يعلمها فهو مشرك، ومن علمها و لم يعلم الحكم فيها فهو في حكم من لم يعلمها أي مشرك[2].

هذا عن الرأي الأول وهو الذي يوجب العلم بالملل، وبأحكامها، ومعه الحكم بشرك من جهل هذا العلم و لم يتعاطاه، و لم يكن الفرق بين أصحاب هذا الرأي إلاّ من حيث من أوجبه على الفور بعد البلوغ، ومن تركه إلى حين قيام الحجة على المكلف، وبين من اكتفى بسرد الموقف دون تعليق أو بمجرد التوضيح، وكان هؤلاء من المتأخرين زمنا حيث جاءوا بعد القرن السادس، وامتد وجودهم ورأيهم حتى القرون المتأخرة جدا كما هو الشأن مع الشيخ الثميني في القرن الثالث عشر؛ فكان دورهم ترسيخ هذا الوجوب والثبات عليه والإبقاء عليه على أنه هو القول المشهور والمعمول به عند الإباضية، وهذا على الأقل عند إباضية شمال إفريقيا؛ إلاّ أن المذهب لم يعدم فريقا آخر من العلماء أبدوا موقفا مغايرا.

لقد كان أول من رأى غير هذا المشهور المتداول الشيخ إبراهيم بن يوسف أبو يعقوب الوارجلاني من علماء القرن السادس (المتوفى سنة 570هـ)؛ فقد درس المسألة ومحص القول فيها، وأقوال من سبقه في الموضوع، وتساءل: هل يرقى العلم بالملل الخمس غير الإسلام إلى هذه الدرجة من الأولوية والأهمية حتى تصبح مما لا يسع المكلف جهله، ويسلط عليه حكم الشرك إذا جهل؟

وقارن الموضوع بمواضيع أخرى من العقيدة فوجد هناك ما هو أهم من كل هذه الملل وهو العلم بأبينا آدم عليه السلام، أو أيضا شخصية إبليس ـ لعنه الله ـ مع ما ذكر من شأنه في القرآن لم يقع التركيز على وجوب العلم به ضمن العقيدة مثلما كان لهذه الملل الخمس.

---

[1] ـ الثميني، النور، ص 340.

[2] ـ الثميني، معالم، 129/2 .

وكانت نتيجة بحثه أن انتهى إلى استبعاد هذا المبحث من فصل ما لا يسع جهله، وأدرجه ضمن مسائل ما يسع الناس جهله، وأنهم لا يطالبون بغير ما دعا الرسول ﷺ إليه الناس من أجزاء الإيمان.

وقال:«وأما حكاية الشيخ[1] ﷺ أنه لا يسع جهل الملل، وهم اليهود والنصارى والصابون والمجوس والذين أشركوا؛ فهذه أبعد من هذه المسائل كلها[2] وأخمل ولم تبلغ درجة اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا أن يقرن الله الإيمان بهم بالإيمان به، مترلة لم تبلغها أنبياؤهم إبراهيم وموسى وعيسى؛ بل هم ــ أي اليهود والنصارى الخ ــ أخس من ذلك، ولو كان شيء من ذلك، لكان إبليس اللعين أولى أن ينوه به لعظم ضرره على الدين وأولياءِ الله المخلصين وعداوتِه لأبينا آدم ﷺ، وقد ذكره الله ﷻ في القرآن ونوه به ونبه عليه»[3].

لقد فتح الشيخ الوارجلاني بابا للنظر والتمحيص في متون العقيدة، والاستدراك عليها، وكان ينظر بعين العالم البصير، ولكن هذا الموقف منه لم يلق في عصره ولا بعده الاهتمام والاِتِّباع الكافي، إلاَّ عند فئة قليلة من العلماء، وعاد الموقف الإباضي إلى سابق عهده، ولعل التعديل الواقع كان في الصيغة التي تم بها تقديم هذا المبحث بعد الوارجلاني، حيث لم يحمِّل العلماء أنفسهم من بعده عناء البحث في المسألة، ولم ينسبوا القول إلى أنفسهم، بل كانوا ينقلون أقوال سابقيهم، ويوردون القول الراجح أو المعمول به فقط كما سبقت الإشارة إليه.

وجدير بالذكر أن نشير إلى عالم آخر متأخر، كان تبعا لما قاله الوارجلاني وأيده في رأيه وحكمه على موضوع الملل ومعرفتها بأنه أبعد ما يكون من مسائل

---

[1]ــ يقصد الشيخ أبا الربيع سليمان بن يخلف المزاتي.

[2]ــ أي مسائل ما لا يسع الناس جهله، ويجب عليهم الإيمان بها أول البلوغ.

[3]ــ الوارجلاني، الدليل، 25/2.

الاعتقاد، وقد جاء بعد الشيخ اطفيش، وهو تلميذه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش (ت 1385هـ/1965م)، حيث يقول معلقا على قول المدرجين المسألة ضمن العقيدة: «اعلم أن مسألة الملل من جهة الإيمان من أخمل المسائل وأعجزها أن تكون ذات شأن يعتبر في رياض الإيمان والكمال الإسلامي»[1]، ويبرر سبب إدراجها ومسوغ اعتبارها من العقيدة بأنه مجرد حرص من العلماء على أن يعلم المسلم تميز دينه، ولا يقع في شراك الجهل[2].

واستند في رأيه إلى أن أبا عمار عبد الكافي لم يدرج المسألة فيما لا يسع جهله، وإلى قول أبي يعقوب الوارجلاني، وإلى أن الشيخ أحمد بن عيسى تيبغورين لم يصنفها ضمن كتابه "أصول الدين"، فلو كانت على قدر من الأهمية لما أغفله هؤلاء الأعلام[3].

وعلق على بيت أبي نصر في نونيته قائلا: «وترى أبا نصر رحمه الله يقول: "لقد شددوا في جاهل الملل الأولى الخ» فاعتبر قولهم فيها من قبل الإيمان تشديدا، وفي هذه الكلمة من مغزى لا يخفى عن اللبيب»[4]؛ إلاّ أن توجيه كلمة أبي نصر إلى هذا المعنى الذي أيد به رأيه يبدو فيه نظر؛ فلا يظهر من فعل أبي نصر أنه رفض هذا التشديد، بل غاية ما في الأمر أنه أراد أن يعبر على خطورة المسألة وأهميتها عند الإباضية، فقال إنهم شددوا الحكم على جاهلها حتى أوصلوه إلى الشرك؛ ولا يعني هذا أنه اعتبر حكمهم تشديدا في الدين؛ والله أعلم.

---

[1] ـ أبو إسحاق، هامش مقدمة التوحيد، ص 78، 79.

[2] ـ المصدر نفسه.

[3] ـ نفسه.

[4] ـ نفسه.

إن موقف الشيخ أبي إسحاق مهم خاصة من حيث إشارته إلى أعلام لم يوردوا هذه المسألة في آثارهم، ومع هذا يثير تساؤلا: لماذا أغفل ما فعله الشيخ اطفيش، وهو شيخه، وقد لازمه كثيرا، فلم يذكر لنا مذهب شيخه في الموضوع وهو الحريص على تتبع خطاه، واكتفى بمن سبقوه؟

ومع هذا يبقى الموضوع محل بحث؛ فإن أهم شيء يفرض نفسه في المسألة هو الجانب التأصيلي ومصدرية القول بالوجوب أو عدمه، ومدى أهمية هذه المعرفة، وهل المصلحة في إيجاب العلم بها؟ وهل يمكن أن يعتبر في الموضوع مستويات من أهل العلم؟ وهل يمكن القول إنه من الواجب، لكن على البعض دون الآخر؟ وهل أيضا من الحكمة أن يترك الموضوع ويبعد من مجال البحث لأنه ليس من العقيدة؟

إن المفروض أنه لا يتم اعتبار شيء من العلم ضروريا داخلا في مسائل الاعتقاد إلاّ إذا شهد على ذلك دليل من النقل، وليس لنا في هذا الموضوع سوى ما ذكره الله تعالى من أحكام أصحاب هذه الملل، وما يتعلق بفقه معاملتهم، وليس هذا موجبا لإدراج المبحث ضمن العقيدة إلاّ من قبيل الإيمان بما في القرآن الكريم عموما، وإلا أصبحت العقيدة أحكاما فقهية.

ولكن إذا نظرنا إلى المسألة في إطار الفكر العقدي الإباضي فقد نجد مبررا لإقحام المسألة ـــ حسب رأي الوارجلاني ـــ ضمن متون العقيدة وإيجابها على المكلف أول البلوغ.

إن منشأ اهتمام الإباضية بأمر الملل والأديان، وأصل اشتغالهم بهذا هو ما ورد من ذكر الأمم السابقة وملل سماوية في القرآن الكريم، وتصنيف الناس حسب معتقداتهم، حيث لم يغفل القرآن الكريم هذا الموضوع، ولم يسكت عنه، فجاءت آيات تسمي ناسا على حسب اعتقاداتهم وانتماءاتهم العقدية الدينية، وترتب أحكاما حسب التصنيف.

ومن جهة أخرى إن أهمية هذا المبحث تكمن في إظهار اهتمام الإسلام بالعدل وإحلال الطمأنينة في القلوب، والارتفاع عن الاختلافات إذا لم تؤد إلى ظلم الغير ومناهضة الحق، فإن الإباضية يؤكدون على وجوب العلم بهذه الملل وفي مقدمتها ملة الإسلام، ليس علما نظريا فحسب، لكن الأهم عندهم هو العلم بالأحكام المتعلقة بأصحابها في التعامل معهم، ولعلها هي الأهم في نظرهم، خاصة إذا تذكرنا مذهبهم في تعريف الإيمان بأنه لا يتم ما لم يكن العمل مصدِّقا له، فهذا المبحث العقدي بقدر ما يوجب على المسلم العلم والعمل، كذلك يحفظ للإنسان كرامته، ويضمن له قانونا ونظاما يعرف كيف يتصرف وفقه في حياته، ولعل غير المسلم هو الأولى أن يحرص على هذا، كما يتجلى لنا هذا في نموذج المستشرق كوبرلي الذي يذكر ميزات هذا المبحث عند دراسته عن الإباضية، وبل لم يكن يركز حين بحثه في هذا الموضوع خاصة عا حكم العلم بالملل وأحكامها أو جهلها، بقدر ما كان يركز على التفاصيل التي تذكرها الكتب والشروح عن معاملة المخالفين وأهل الذمة، وعن حفظ حقوقهم المعنوية والمادية إلاَّ بحقها كما يقرره الإسلام، حتى قال:

«Le chapitre sur les communautés milal assigne à ce groupe un statut juridique qui dictera au vrai musulman le comportement adéquat à adopter»[1].

ومن هذا المنطلق وجدنا علماء الإباضية يدرسون تعريف الملل، ويضيفون إليها ملة الإسلام باعتبارها هي الدين الحق الذي ارتضاه الله تعالى لعباده، واتخذوا من هذا المجموع مبحثا خاصا في متون العقيدة ملحقا بها، وألزموا المسلم العلم به والعمل بمقتضاه حتى يستكمل إيمانه، ضمن ما يجب الإيمان به، فكان عليه أن يعرف هذه الملل ويعرف أصحابها ويعلم كيف يتعامل معهم، وما نوع العلاقة التي

---

1 ـ Cuperly, Introduction, p 138 .

يجب أن تربطه بهم، وهذا كله ناشئ عن حرص علماء الإباضية على أن يعدل المسلم في علاقته مع أخيه المسلم، ومع أخيه الإنسان، وكذلك أن يعمل على ضوء ما شرع الله تعالى له؛ فلا يحيد عن الأحكام الشرعية.

ومن جهة أخرى وبمنهج استردادي للتاريخ نفهم اهتمامهم أيضا بالموضوع، حيث إن الإباضية أنفسهم لم يتميزوا عن الخوارج إلاّ من حيث معاملتهم لغيرهم من المسلمين وأهل الملل الأخرى، وشهد لهم التاريخ بحسن هذه المعاملة، وبفتح المجال للغير أن يعيش ضمن مجتمعاتهم ودولهم التي أسسوها[1]، ومن جانب آخر قد عانوا الكثير من الاضطهاد؛ لأسباب أهمها انتماؤهم المذهبي حتى كان هذا سببا في تشويه صورتهم، تشويها ألحق بهم أضرارا عبر التاريخ[2]، فهم من هذا الجانب وبما عرفوا به من السعي إلى العدل أرادوا ألا يعاملوا الناس بالمثل، بل أرادوا أن يتحروا الحق قدر مستطاعهم، وأحكام السياسة والتنظيم الاجتماعي شاهدة على هذا عندهم.

إن النظر إلى الموضوع من هذه الزاوية يتيح معرفة أهميته، وأنه في الحقيقة وإن أدرجه الإباضية ضمن مباحث العقيدة فإنهم لم يضيفوا شيئا إلى الدين سوى التصنيف والاهتمام بالمسألة حتى أصبحت جزء من العقيدة، وهي في أصلها مسألة فقهية صريحة[3]، إذ لم يهملها غيرهم من المسلمين، لكن أدرجوها في أبواب الفقه، ولعل هذا الصنيع مظهر من مظاهر تضخيم المسلمين لبعض القضايا ورؤيتهم إليها على درجة من الأهمية حتى بدا لهم أنه من الأصلح إدراجها ضمن العقيدة،

---

[1]ـــ انظر في هذا كتاب ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، ودراسة الدكتور إبراهيم بحاز عن الدولة الرستمية.

[2]ـــ د بحاز، مشوهات الإباضية، مجلة الحياة، العدد الخامس، ص 35 ـــ 63.

[3]ـــ مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص341.

فأصبحت المتون العقدية مثقلة بإضافات فقهية أسبابها أحيانا التميز المذهبي[1]، وأحيانا التوسع فيما يجب على المكلف مما يبدوا أنه أصل ديني لا يكمل الإيمان إلاّ بتحصيله.

ومع كل هذا سيبقى التساؤل: هل يكفي هذا مبررا لإدراجها ضمن العقيدة؟ وما الفائدة من وراء العلم بهذه الملل؟

ولعل موقف الشيخ اطفيش في الموضوع يتيح الجواب عن هذه الأسئلة.

3 ـ موقف الشيخ اطفيش من حكم معرفة الملل.

بدء نشير إلى أهمية مجيء الشيخ اطفيش متأخرا زمنا، حيث تمكن من استيعاب الفكر الإباضي ثم إعادة بنائه وفق ما يراه الأصوب والأحق، وكذلك حاول الرجوع به إلى أصوله الأولى، شرعيا إلى القرآن والسنة وصريحهما في المجال العقدي خاصة، ومذهبيا إلى الأئمة المؤسسين[2].

ولقد تحدث في الموضوع وبحثه مثلما بحث غيره من المسائل، وكان له موقف فيه، نحاول توضيحه فيما يلي.

إن آثار الشيخ اطفيش تدل بوضوح على اطلاعه وتمكنه من العلم بآراء من سبقوه من علماء المذهب، وإدراكه للخلاف الدقيق في الموضوع بينهم، فهو يصنفهم إلى قسمين:

منهم من يوجب العلم بالملل الخمس وبأحكامها، ويحكم على جاهلها بالشرك، ولكن يؤكد على أنهم لا يقصدون الشرك الصريح الذي ينطبق على من عبد شيئا من دون الله، ولكنه شرك لا يستدعي ولا يجوِّز إجراء الأحكام على صاحبه؛ وهنا

---

[1] ـ انظر: المرجع نفسه، ص 110، 474؛ المالكي، قراءة في كتب العقائد، ص 20 وما بعدها.

[2] ـ مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص 474.

نلاحظ هذا التوسع في استعمال هذا المصطلح الشرعي[1]، ولا يخفى ما فيه من خطورة، وبل أيضا من أثر سلبي على المذهب، وخاصة عند من لا يدرك حقيقة هذه المصطلحات عند الإباضية؛ لذلك نجد الشيخ يقيده باسم الشرك الأصغر[2].

ومنهم من قال بوجوب معرفة هذه الملل وأحكام أهلها، ولكنه لم يحكم بالشرك على جاهلها إلاّ إن قامت عليه الحجة وأنكر[3].

وقد أبدى رأيه في هذه الأحكام فصحح الثاني وقال عنه بعد أن ذكر القائلين به: «ولا تلزم معرفة تلك الملل حتى تقوم الحجة عند: عمروس، وعبد الرحمن بن رستم، وأبي خزر، وابن زرقون، وأبي يعقوب يوسف بن إبراهيم، وغيرهم، من المحققين وهو (ص)[4]»[5].

ثم أظهر رفضه ومعارضته للقول الأول، ووصفه بالتشديد على المكلفين، وقال عنه: «وذلك تشديد لا يجوز الأخذ به ولا الحكم به»[6]. وأيضا: «وليس ذلك راجحا ولا قويا بل ضعيف قوانا الله»[7].

ثم أخذ في بيان سبب رفضه وجوب معرفة الملل، وأن ذلك لا يقدح في التوحيد، ولا ينقص منه، وليس قدحا في شيء من الصفات الإلهية؛ وهذا مقياس كان الشيخ يعتبر به المسائل الواردة والتي يدرسها، فإذا كانت مما يتصل بالتوحيد مباشرة اعتبرها من الأصول

---

[1]ـــ المرجع السابق نفسه، ص 339.

[2]ـــ اطفيش، الذهب، ص 25.

[3]ـــ انظر: المصدر نفسه، ص 25، 63؛ شرح العقيدة، ص 395.

[4]ـــ اختصار لكلمة "الصحيح".

[5]ـــ اطفيش، الذهب، ص 63، جامع الوضع والحاشية، ص 34.

[6]ـــ اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 395.

[7]ـــ اطفيش، شرح الدعائم، 146/1، 147.

التي يجب العلم بها على جميع المكلفين، وإذا لم تكن كذلك أجاز جهلها و لم ير داعيا لفورية اعتقادها و قطع عذر المخالف فيها[1].

كما أنه لا يسمى الجاهل لذلك عاصيا حتى يقترف ما نهى عنه الشرع بسبب جهله، وإذا لم يقع في دائرة المقارفة و لم يتعرض للتعامل مع هذا الموضوع فلا مسوغ لإيجابه عليه، وشأنه في ذلك شأن الأحكام الشرعية الأخرى[2].

والواقع أيضا أن أحكام أهل الملل إنما هي من الفروع الفقهية، فيتساءل الشيخ: كيف أمكن أن تعتبر من الواجبات النظرية ومن العقيدة، وهي على هذا الوصف؟ وإذا كان الأمر كذلك فالواجب الإيمان أيضا بكل الأحكام الفقهية جملة واحدة وفي وقت واحد، وهو ما لم يقل به أحد؛ ومن هنا كان اعتبار الشيخ هذا القول من التشدد في الدين[3].

كما أنه يمكن أن يحتج بأنه بضدها تعرف الأشياء، وأجاب بقوله: «وإن قيل: الحجة أن الشيء يعرف بضده، قلت: فليكن ذلك في كل حكم وهم لا يقولون به، مع أن الواجب التوحيد فإذا حقق كفى ولو لم يستشعر ضده، فكيف وعدم استشعاره بعيد»[4].

وبعد ذلك يبين موقفه الذي اتخذه بعد بحث ونظر، ونلحظ هنا درجة حرج الشيخ أن ينفرد برأي، فهو يبحث له عن سند في السابقين، وقد وجده عند الشيخ أبي يعقوب، وكأننا به ارتاح لذلك، واستأنس به، فقال: «والقول بعدم شرك

---

[1] ـ المصدر نفسه.

[2] ـ اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص 395؛ مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص 342، 343.

[3] ـ اطفيش، شرح العقيدة، ص 395؛ شرح الدعائم، 146/1، 147.

[4] ـ المصدر نفسه.

جاهل تحريم دم الموحد وماله، ومال نفسه ودمه، وعدم شرك جاهل الملل[1] وأحكامها **هو قولي بعد إفراغ الوسع**، ... ثم رأيت بعد ذلك بعشر سنين أو أكثر الشيخ يوسف بن إبراهيم ذكر بعض ذلك على طبق ما ذكرته»؛ ثم نقل نص الوارجلاني[2].

وقال كذلك:«لا بأس على من جهل ملل الشرك»[3].

وهكذا نجد الشيخ اطفيش ينتهي إلى ما انتهى إليه العالم الوارجلاني قبله، فيتفقان على عدم وجوب معرفة ملل الشرك، أي الملل الخمسة، فلا يجب عندهما معرفة ملة غير ملة الإسلام، ولا يحكم على جاهل اليهودية والمسيحية والصابئين والمجوس، وما يجب لهم من أحكام بشرك ولا كفر، إلاّ إذا تعلق الأمر بتطبيق هذه الأحكام والتعامل مع هؤلاء الناس حينئذ يصبح من الواجب الشرعي العلم قبل الممارسة والعمل.

فقد أرجع الشيخ اطفيش المسألة إلى حقلها العلمي ومجالها الفقهي الإسلامي، مثل غيره من العلماء المسلمين، لتدرس مع أبواب واجبات أهل الذمة وحقوقهم، وأحكام المشركين وما ينطبق عليهم.

إن هذا الموقف يبدو أول الأمر تهوين من علم معرفة الملل، وإغلاق لباب هذا العلم، وتقليص من شأن معرفة الأديان، والأفكار المغايرة للحق، وصرف للهمم عن تدارس التيارات الفكرية الموجودة عالميا.

يبدو هذا صحيحا، لكن قبل الفصل فيه ينبغي أن ننظر إلى جانب آخر ونتبع الشيخ اطفيش فيما تبقى من موقفه في الموضوع، فهو إلى الآن قد وافق الوارجلاني،

---

[1] ـ في المصدر مكتوب: "المال"، وظاهر أنه خطأ طباعة.

[2] ـ اطفيش، شرح النيل، 533/14.

[3] ـ اطفيش، شرح الدعائم، 146/1، 147.

ولكن في حد واحد، وهو إنزال المسألة من الأصول العقدية إلى الفروع الفقهية، وهو وضع للأمور في مواضعها الصحيحة المناسبة لها، فلا يكون انتقاصا، بل هو تخفيف على المكلف والتزام بما ألزم به الشرع، فلا يضاف إلى العقيدة ما لم يكن له دليل شرعي.

وإن للشيخ استمرارا في الموضوع به يتجلى الموقف كاملا، وفيه يعطينا نظرة أخرى حضارية لمعرفة الأديان.

إن موقفه إلى الآن مازال في حدود ضبط التكاليف الواجب طلبها من البالغ ولكن هناك المجال العلمي، وفيه ينتقل الشيخ اطفيش من الفقه والعقيدة بالمعنى الخاص لكل منهما إلى مجال معرفة الأديان والتيارات والأفكار، وإجراء المقارنات بينها والكشف عن حقائقها، وهذه مجالها غير متون العقيدة والفقه؛ ويتضح فيها موقف الشيخ اطفيش جليا كما سنبينه.

وفي هذا المستوى من دراسة المسألة يظهر التباين بين أنواع من العلماء، فغالب الذين ذُكروا ممن أوجبوا معرفة الملل إنما قصروها على جانب معرفة الأحكام، ولم يطلبوا من المكلف أن يعرف مصادر هذه الملل، ويعرف حقيقتها إلاَّ الترر اليسير الذي تقدمه كتب العقيدة ومتنوها على ما هي عليه الآن، وركزت على وجوب أن يعرف المكلف كيف يتعامل مع أهل الديانات، لذلك لم تزد على مجرد بعض التعاريف، ولم تبحث أوجه التشابه والالتقاء، وأوجه التحريف في الديانات السماوية غير الإسلام، ولم تتناول الاستدلال وإقامة الحجة على أهاليها من كتبهم ومصادرهم، فهو رأي فقهي أكثر منه بحث في مقارنة الأديان.

وكل هذه النقائص إنما بحثها نوع من العلماء غير العلماء الفقهاء، ولذلك كان للشيخ موقف جامع بين الطرفين فإنه لما أبعد المبحث من العقيدة، لم يلغه ولكن وجهه وجهة أخرى ظهر فيها جهوده في دراسة هذه الأديان ومقارنتها بالإسلام.

ولذلك أسس لضرورة هذا الاتجاه، وإن كان قد سبق إليه المتكلمون في المذهب أمثال الوارجلاني وأبي عمار عبد الكافي.

وقد دلت كتبه التي ألفها على تعاطيه هذا العلم وممارسته له وكتابته فيه، وكما وجدنا في مكتبته جناحا خاصا لكتب الأديان السماوية من أناجيل وتوراة.

ولقد احتاج الشيخ أن يدافع على اتجاهه في معرفة الأديان اتجاها غير الاتجاه الذي يوجبه الفقهاء وموجبوا معرفة أحكام الملل، وبعد أن أبدى رأيه في إقحام الموضوع ضمن متون العقيدة ومباحثها، احتاج أن يلتفت إلى تسويغ العلم بالأديان من جهة أخرى.

لقد أدرك أن الفقهاء مع إيجابهم معرفة الملل وحكمهم بشرك جاهلها، إنما أرادوا أن يلقنوا المكلف معرفة لهذه الأديان ذات اتجاه واحد، حسبما يرونه ومن خلال الشرع الإسلامي وحده، وهو اتجاه معقول لأنه يعلّم المكلف الأحكام الواجب اتباعها مع الغير والآخرين، ولكن الفقهاء تجاوزوا هذا إلى منع قراءة كتب الأديان والملل خوفا من التأثر، وحرموها؛ فكان للشيخ موقف؛ فهو يجيز مطالعتها والبحث فيها ولكن يشترط أن يكون القارئ من العارفين وذوي الفطانة، حتى لا تنطلي عليه الشبه، ولا يقع في الشكوك، ولا يسلّم بكل ما يقرأ.

ويقول: «وقد حرم الفقهاء قراءتها والنظر فيها لأنها محرفة ... قلت لا يخفى جواز قراءتها للعارف الفاطن لمعرفة النبي ﷺ فيها ولإلزامهم بما أنكروه، وكيف يحرم ذلك وقد قال الله تعالى:«**قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**»[آل عمران: 93]، وفي الأحاديث النقل عنها، نعم يحذر الزلل الذي يؤدي إليه»[1].

فحججه هي: أولا ـــ في هذه الكتب ما يمكن استخراج الحجة منه على أهل الكتاب على صدق الرسول ﷺ، وعلى صحة رسالته للعالمين.

---

[1] ـــ اطفيش، شرح نونية المديح، ظ 117.

ولبقاء أهل الأصنام والجحود بلا نبيء ينسبون إليه، ولا يعترض بأن إبليس أحق بالمعرفة، ليجاب لأنه لا يشاهد؛ **بخلاف هؤلاء المشركين فإنهم مشاهدون وداعون إلى أديانهم فكان التحرز منهم أقوى في التشخص**»[1].

فهذا الرأي والموقف وليد الحاجة ومستند إلى مسوغ شرعي، هو وجوب الدفاع عن الحق، وإحقاقه، وإظهار الباطل على باطله، وحماية المسلم منه، ولا يكون هذا أبدا بمجرد العلم بهذه الملل إذا لم يسنده العلم بما فيها وما لها وما عليها.

وهكذا يمكن صياغة موقف الشيخ اطفيش ورأيه في معرفة الملل والديانات كما يلي:

فهو يرى من حيث الواجب العقدي التكليفي أنه لا يلزم معرفة الملل غير الإسلام على كل المكلفين، وأنه يسعهم جهل ذلك ما لم يقعوا في الممارسة الفعلية من التعامل مع أصحاب هؤلاء الملل؛ وحينئذ يصبح واجبا عليهم أن يعرفوا الحكم الشرعي، وهذه قاعدة في كل الأحكام الفقهية التفصيلية التي لا يجب العلم بها إلاّ عند الهم بها وبمباشرتها ومقارفتها، ويرى أن هذا الجهل بالملل بعيد أن يوقع الجاهل بها في وصمة الشرك والكفر، فلا اعتبار بالموقف القائل بالتشريك لكونه ضعيفا مرجوحا، لا يسنده دليل، وبل يبقى الواجب التكليفي العقدي على أصله كما كان على عهد رسول الله ﷺ، فإنه لم يؤثر أنه كان يطلب أو يدعو الناس إلى العلم بهذه الملل.

وأما من الجانب العلمي والواجب العام، فإن الشيخ يرى أنه مفروض أن تُتدارس أفكار الأديان السابقة على الإسلام، ليس اهتماما بها وإعلاء من شأنها، ولكن خدمة للدعوة والدين من خلال هذا الاطلاع؛ فالمسلمون عنده بحاجة إلى هذا العلم بحكم الواقع الذي يجمعهم بأصحاب الديانات في أشكال مختلفة، ولعل أخطرها على عهد الشيخ، ـــ وما زال بصورة غيرها ـــ السيطرة الاستعمارية،

---

[1] ـــ اطفيش، شرح الدعائم، 146/1، 147.

والغزو الفكري، وإثارة المستشرقين للشبهات حول الإسلام، كلها أسباب تستدعي أن يهتم المسلمون بهذا الواجب ويقوموا به أحسن قيام، لأن في اطلاعهم على ما عند غيرهم تقوية لجانبهم، وإنه لا خوف على الحق، لكن يجب الاضطلاع بواجب معرفته والدعوة إليه.

4 ـ الأبعاد الشرعية والاجتماعية والسياسية للموقف

هذا ما يمكن أن نفهمه من موقف الشيخ اطفيش في موضوع معرفة الملل وأحكامها التي اختلف فيه الإباضية بين موجب لها ومهون من خطرها. ونرى في موقفه أهمية عظيمة لما له من أبعاد شرعية وفكرية وسياسية واجتماعية.

ومنطلقاته في هذا الموقف كانت شرعية وواقعية، فمن حيث الشرع لقد لاحظنا أنه كان لا يدرج ضمن الواجبات العقدية والأصلية في الدين إلاّ ما دل عليه الدليل الصحيح[1]، وهذا موقف تطبيقي لمبدئه في فكره العقدي، فإن ذكر الملل في القرآن الكريم ليس ذكرا مطلوبا منه الاعتقاد في هذه الملل، ومثله كثير مما ذكر من أحكام فقهية، ليس على المؤمن من الإيمان بها إلاّ الإذعان لما فيها عند الاقتضاء.

وأما من حيث الواقعية فإن حياة الشيخ تدل بوضوح كيف أن الأحداث دفعته وجعلته يركن إلى دراسة هذه الأديان، ويحث على ذلك؛ ويمكننا أن نحصر أهم عاملين: الأول ـ علمي وهو ما يجده من إسرائيليات في المؤلفات القديمة خاصة ما ينسب إلى الملائكة والأنبياء عليهم السلام، فكان من نقده لهذه المرويات أن يرجعها إلى مصادرها الإسرائيلية التي استقيت منها[2].

---

[1] ـ مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص 474.

[2] ـ انظر قوله في: شامل الأصل، 54/1، والتيسير: 151/10؛ ولا يعني هذا أن مؤلفات الشيخ خالية من الإسرائيليات، ولكن كان كثيرا ما ينقد الرواية وأحيانا يوردها من غير نقد.

الثاني ـــ الاتصال بالاستعمار وإداراته، وما كان بينه وبين المستعمرين من مجادلات ومحاولات لإحقاق الحق، وكان يستنجد أحيانا بما عند المستعمرين من دينهم وبإيمانهم بالنصرانية، حتى يتمكن من إلزامهم الحجة فيما يطالبهم به، حتى من الجانب التشريعي والفقهي، فكان يتناول القضايا بالمقارنة بين ما في الإسلام واليهودية والنصرانية من خلال العهد القديم والجديد، مثلما فعل في مجاهدته لتحريم المكس الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الناس في الأسواق[1].

الثالث ـــ اتصال المستشرقين به، ووصول بعض شبهاتهم إليه، وفي هذا كتب كثيرا عن إثبات رسالة سيدنا محمد ﷺ، وعن البشارات عنه في الإنجيل، وكان يجادل من يأتيه منهم، مثل المستشرق ماسكوراي، وكتب عما سمعه من مستشرق بتونس.

إن هذا الموقف من الشيخ في الاهتمام بموضوع الملل كان منشأه وجود هذا الأصل في كتب العقيدة عند الإباضية، ورأينا الشيخ يوجهه الوجهة الصحيحة، ويصرفه إلى الاهتمام بهذا العلم القائم بذاته وهو ما لم يفعله غيره من الإباضية بهذا الشكل، وإن وجد في المتكلمين ـــ عند الإباضية ـــ منهم من اهتم بالأديان لكن ليس بالصفة التي فعل الشيخ.

وإن له أبعادا شرعية بالغة الأهمية من حيث إظهار الحق عن طريق الحوار، وهو يرى أن الناس من غير المسلمين يحتاجون إلى الدعوة وإلى نشر الحق بالتي هي أحسن وبالعلم، وينقل عنهم ذلك؛ مما يدل على أنه لم يتغ من دراسة الأديان ومحاورة أصحابها سوى إقامة الحجة عليهم والإجابة على ما عندهم من تساؤلات، فهو يصنف الناس حسب استعدادهم لقبول الحق فيجد أن في النصارى لينا، ويقول عنهم: «وذلك ظاهر إلى الآن، والإفرنجي ـــ أعني الفرنسيس ـــ وفي الإنجليز والحبشة، ... وكم إفرنجي يقول: لو وجدنا من يجري بنا على دين محمد بالحقيقة

---

[1] ـــ اطفيش، مجموعة رسائل (ا ز 6) 114.

لدخلنا في دينه، وبعض يقول: لو وجدنا سلطانا يقوم به لأسلمنا، وليس فيهم حرص اليهود»[1].

وهو يرى إلى الواقع ويريد أن يقرأه على ضوء القرآن الكريم؛ فيجد الواقع غير مطابق لما في القرآن عن النصارى لأنه يرى المستعمرين ينتسبون إلى الدين النصراني على ما فيهم من ظلم، وجور وقهر للمسلمين، فأين اللين الموصوفون به في القرآن الكريم؟ ويقول عنهم: «ومعظم النصارى في عداوة المؤمنين كاليهود، وقال بعض علماء مصر بل أعظم عداوة، فإما أن تكون الآية كلا كما رأيت، وإما أن المراد من آمن، وإما أن يكون الذين نرى العداوة [منهم] ليسوا نصارى حقيقة»[2]، وهو يحمِّل ضمنيا الذين ينتسبون إلى النصرانية الجرائم التي يرتكبها المستعمرون لأنهم ينطقون باسم النصرانية، ويعملون على نشرها.

وفي كل حال لا يستبعد الشيخ العمل على نشر الإسلام عن طريق الحوار، والاحتكاك بهؤلاء الأقوام، وليس هذا من الموالاة المنهي عنها، وفي تفسير قوله تعالى: «**لاَ يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**»[الممتحنة:08]، يقول: إن البراءة من المشرك لا تعني مقاطعته وظلمه، بل المبرة بينه وبين المسلم ثابتة لا الموالاة، إنما ينقطع البر إليهم في حال القتال[3].

وهذا الموقف من الشيخ جعله يتجه عمليا إلى تجسيده، فهو يدعو من يتصل به من النصارى إلى الحوار ولو كان بعيدا يراسله في ذلك، ويفتح المجال، واستدل من

---

[1]ـــ اطفيش، الهميان، 545/5.

[2]ـــ المصدر السابق نفسه، 546/5.

[3]ـــ اطفيش، داعي العمل، ظ: 146؛ وانظر:سفيان ابن الشيخ الحسين، محققون في تفسير القرآن الكريم، ص 27.

الكتب اليهودية والنصرانية ما يرى فيه إثباتا للحق، ويجادل النصارى بما عندهم من الكتب.

5 ـ نماذج من أعمال الشيخ في مقارنة الأديان

وفيما يلي نشير إلى بعض ما قدمه الشيخ في هذا المجال، على سبيل المثال وليست حصرا لكل ما كتبه:

أولا ـ قضايا في ثنايا مؤلفاته:

1 ـ إثبات رسالة سيدنا محمد ﷺ من خلال ما ورد في الأناجيل من البشارة به، وظهر هذا بوضوح في كتابه "الغسول من أسماء الرسول"، عند ذكر اسمه ﷺ في الإنجيل بأنه البارقليط، وهي قضية ترددت كثيرا عنده.

2 ـ نفي عالمية رسالة عيسى عليه السلام وأنه إنما أرسل إلى بني إسرائيل خاصة، مستشهدا في هذا بما جاء في الإنجيل كذلك[1].

3 ـ تحريم المكس في الإسلام واليهودية والمسيحية.

ثانيا ـ تقديم أثرين توسع فيهما عن مقارنة الأديان:

1 ـ الرسالة الشافية

وهي كتاب في بيان تواريخ وادي ميزاب وأنساب القبائل فيه، وقد صدره الشيخ بباب عنوانه: "الباب الأول فيما جاءت به التوراة والإنجيل وغيرهما من إثبات رسالة نبيئنا محمد ﷺ، ونفي الشركة عن الله ﷻ، وتحريم الخمر والخنزير"؛ ونقل فيه عن الأناجيل والعهد القديم في هذه المواضيع وعن غيرهما؛ من صفحة 03 إلى صفحة 30، وهي نقول مطولة.

---

[1] ـ انظر: اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ص444؛ متى، إنجيل متى، 04/15، مصطفى وينتن، آراء الشيخ اطفيش العقدية، ص 241.

2 ـــ الرد على الإنجليزي أو رسالة "قذى العين على أهل الغين": وهي رسالة يرد فيها على شبهات مستشرق إنجليزي لم يذكر اسمه وقد جاءه خبره من تونس؛ ويقول إن سبب الكتابة مبالغة الإنجليزي ـــ ممن يطعنون في الإسلام ـــ في إنكار نبوءة سيدنا محمد ﷺ؛ وادعاؤه تناقض القرآن في شأن حياة عيسى ووفاته؛ وفيه يشير الشيخ إلى جهل المستشرق باللغة العربية مما جعله يدعي تناقض القرآن الكريم في شأن عيسى عليه السلام ووفاته ورفعه؛ ثم يثبت له جهله بمصدر ديانته وأن في العهدين القديم والحديث دلائل واضحة على نبوة سيدنا محمد ﷺ، ويسرد أمثلة كثيرة ونقولا منها، في مواضع متعددة من الرسالة، ويستشهد ببعض من آمنوا من اليهود والنصارى والذين كتبوا بعد ذلك عن طريقهم إلى الإيمان؛ مثل الحبر اليهودي الذي أسلم وتسمى بـــ "عبد الحق الإسلامي"، ويدعو المستشرق إلى الحضور إلى وادي ميزاب كما حضر غيره للمناظرة والمناقشة، ثم له أن يسلم أو يبقى على دينه؛ كما بين الشيخ بنصوص كثيرة تناقض الأناجيل فيما بينها، وعرض أمثلة لذلك في قصة الصلب وغيرها. وفي ثنايا الرد يبين الشيخ أن الإنجليز فريقان في حب المسلمين وبغضهم، والغالبون المبغضون على عهد المؤلف؛ والرسالة مؤرخة بسنة 1320هـــ /1902م.

إن هذين الأثرين ومعهما بعض ما ذكرنا من مؤلفات الشيخ تظهر ميله إلى هذا الفن من العلم، وأنه كتب فيه بدافع من حب إظهار الحق ودحض الشبه والأباطيل، وهو يقول في الرد على الإنجليزي لو تتبع ما في أسفار الكتاب المقدس لألف كتابا ضخما قدر كتاب النيل للشيخ عبد العزيز الثميني، وهو في ثلاثة مجلدات؛ كما نلاحظ وأن المواضيع متطابقة بين هذه الآثار في الغالب، وأنها اتخذت اتجاه الحوار مع النصارى دون غيرهم من الملل، مما يثبت أن اتجاه الشيخ إلى هذا العلم كان منشأه الواقع والمحيط الذي عاشه أكثر من أي مؤثر آخر.

الخاتمة

وأخيرا هذه محاولة لإظهار جانب من اهتمام الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش بعلم مقارنة الأديان، كان المنطلق فيها، ما اختص به الإباضية من إدراج مبحث "معرفة الملل وأحكام أهلها" ضمن العقيدة، وإلزامهم المكلف بذلك، ورأينا أن الشيخ اطفيش اتخذ موقفا مغايرا لهذا، محتكما فيه إلى طبيعة المسألة الفقهية، وإلى انعدام الدليل القوي والراجح في هذا الإدراج، وكان سائرا فيه على منهجه في البحث العقدي أن يرجع الإيمان إلى أصله الأول قدر الإمكان فما لم يثبت دليله فلا حاجة لإثقال المتن العقدي به، ولا مسوغ للتشديد على المكلفين فيما وسع الله فيه، ولكن هذا الرأي منه لم يكن يسلمه إلى رفض بحث الأديان السابقة والاطلاع على ما فيها مما يعين على مناقشة أهلها والحوار معهم بما عندهم من الكتب، وهو بهذا وضع المسألة ـــ معرفة الأديان ـــ في موضعها اللائق بها، واستجاب في ذلك إلى الواجب العلمي من التعرف على السابقين، وكذلك ما تقتضيه المصلحة والواقع الذي يعيشه العالم الإسلامي في عصره ـــ وما يزال ـــ من إثارة الشبهات حول الدين، والتجني عليه، ومحاولات التنصير والدعوة إلى التيارات المختلفة، وهو يرى وجوب العلم بما في هذه الأفكار وما يدعو إليه أصحابها، ويُستعد للرد عليهم.

ويأتي رأي الشيخ اطفيش بين القائلين بوجوب العلم بالملل وأحكامها، وبين الرافضين لذلك، فهو بموقفه استطاع أن يعطي للموضوع حقه من الأهمية.

والواقع أن موقفه لم يلق بعد مساندة فعالة في الأوساط الإباضية، بل لقد ناقش الموضوع تلميذه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، وساند موقف الشيخ أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، وأمعن في استبعاد معرفة الملل وأحامكها عن المسائل العقدية، ولكن لم يورد ذكرا لشيخه امحمد بن يوسف اطفيش، ورأيه في الموضوع؛ ولم يته إلى رأيه؛ وأول الاحتمالات أنه لم يخطر بخلده وهو يتناول الموضوع ما قاله الشيخ اطفيش، وإلا لأظهر موافقة لما رأيناه من موقف الشيخ

ورأيه، على الأقل في استبعاد المسألة من مجال ما لا يسع المكلف جهله من المعارف، لكن لم يفعل.

وكان للشيخ إسهام في الموضوع بما كتبه، وباتصاله بالنصارى خاصة، وببعض المستشرقين، على حسب الأوضاع التي كان يعيشها، والمحيط الذي وُجد فيه، وخاصة وأن هذا الاتجاه لم يكن متقدما عند الإباضية إلاّ نزرا يسيرا ممن كتب بعض الشيء ضمن مؤلفات علم الكلام؛ فكان للشيخ فضل في الموضوع، لكنه يحتاج إلى استمرار وتواصل.

كما أن هذه المحاولة من التقديم تظهر أنه ما يزال الموضوع بحاجة إلى مزيد دراسة لإظهار جهود الشيخ وللتمكن من تقييمها حق التقييم، عندما يتم مقارنة جهوده بما هو منجز إلى وقته في علم مقارنة الأديان وقد تقدم فيه المسلمون كثيرا، وقطعوا أشواطا فيه.

ومن جهة أخرى إن هذه المحاولة يعوزها إتمام الحديث عن الموضوع في المذهب الإباضي بالمعنى الكامل، فإن الاستعجال حال دون التمكن من النظر في آثار الإباضية بالمشرق، ولو أن اعتمادنا على آثار الشيخ اطفيش وغيره من المغاربة لم تدل على اختصاص المشارقة بشيء في الموضوع، وكان الشيخ حريصا على استقصاء الأقوال في المذهب، ولكن لا يغني هذا عن البحث والدراسة.

كما أن أعمال الشيخ التي ذكرناها لم تُولَ بعد الأهمية الكافية من الدراسة، بل لقد استبعد المستشرق كوبرلي الذي ترجم الرسالة الشافية البابَ الأول من الترجمة التي أنجزها، واكتفى بترجمة الجانب التاريخي من الكتاب، وددنا لو ترجم أيضا الباب الأول منها ودرسه، ولكن ...

وما يزال رد الشيخ على الإنجليزي "قذى العين على أهل الغين» في عداد المخطوطات، وإن كان قد طبع لكن طبعة حجرية قديمة في حاجة إلى إعادة طبع وحسن تحقيق.

ولعل هذه المحاولة قد فتحت طريقا في الموضوع نسأل الله تعالى التوفيق، والمغفرة فيما أخطأنا وهو أعلم وأحكم.

المصادر والمراجع

أبو حفص عمرو بن جميع

1 ــ مقدمة التوحيد وشروحها، تصحيح وتعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، دط، د م، دت.

أبو ستة محمد بن عمر بن أبي ستة

2 ــ حاشية القواعد، على هامش قواعد الإسلام للحيطالي، تحقيق بشير بن موسى الحاج موسى، المطبعة العربية، غرداية، 1418هـ/1998م.

أبو عمار عبد الكافي

3 ــ الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف، تحقيق د عمار الطالبي، بعنوان آراء الخوارج الكلامية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1398هـ/1978م.

ابن الصغير

4 ــ أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق وتعليق د محمد ناصر، ود إبراهيم بحاز، مطبعة المطبوعات الجميلة الجزائر، 1986م.

ابن حزم

5 ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د محمد إبراهيم نصر، ود عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت 1405هـ/ 1985م.

اطفيش امحمد بن يوسف

6 ــ شرح كتاب النيل، دار الفتح بيروت ومكتبة الإرشاد جدة، 1405هـ/ 1985م.

7 ـــ الذهب الخالص المنوه بالعلم القالص، تعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، مطبعة البعث، قسنطينة، 1400هـ/1980م.

8 ـــ الرسالة الشافية، طبع قديم، الجزائر، 1326هـ.

9 ـــ تيسير التفسير، مطبعة البابي الحلبي، مصر، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، من سنة 1982 إلى سنة 1987م.

10 ـــ جامع الوضع والحاشية، طبعة قديمة، دم، 1306هـ.

11 ـــ داعي العمل ليوم العمل، مخطوط، مكتبة القطب رقم (ا ب 02) بني يزقن غرداية.

12 ـــ شامل الأصل والفرع، تعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، المطبعة السلفية، القاهرة، 1348هـ

13 ـــ شرح الدعائم، طبعة قديمة، الجزائر، 1325هـ.

14 ـــ شرح عقيدة التوحيد، تحقيق مصطفى بن الناصر وينتن، مرقون تحت الطبع.

15 ـــ شرح نونية المديح، مخطوط، مكتبة القطب رقم (ا ث 03)، بني يزقن، غرداية.

16 ـــ قذى العين على أهل الغين، أو الرد على الإنجليزي، مخطوط، مكتبة السيد الحاج سعيد محمد أيوب.

17 ـــ مجموعة رسائل، مخطوط، مكتبة القطب، رقم (ا ز 6)، بني يزقن غرداية.

18 ـــ همیان الزاد إلى دار المعاد، مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، سنة 1985م.

التلاتي أبو داود سليمان

19 ـــ شرح مقدمة التوحيد، على هامش كتاب مقدمة التوحيد وشروحها، تصحيح وتعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، دط، د م، دت.

الثميني عبد العزيز

19 ـــ النور شرح القصيدة النونية، المطبعة البارونية، مصر، 1306هـ.

20 ـــ معالم الدين، مطابع سجل العرب، نشر وزارة التراث االقومي والثقافة، عمان، 1407هـ/1987.

الجرجاني علي بن محمد

21 ـــ التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي بيروت، 1405هـ.

جمعية التراث، لجنة البحث العلمي

22 ـــ معجم أعلام الإباضية، نشر جمعية التراث، القرارة الجزائر، المطبعة العربية غرداية، 1420هـ/1999م.

الجيطالي أبو طاهر إسماعيل بن موسى

23 ـــ قواعد الإسلام، تحقيق بشير بن موسى الحاج موسى، المطبعة العربية، غرداية، 1418هـ/1998م.

حسن بن فرحان المالكي

24 ـــ قراءة في كتب العقائد المذهب الحنبلي نموذجا، نشر مركز الدراسات التاريخية، عمان، الأردن، دت.

د بحاز إبراهيم

25 ـــ مشوهات الإباضية نظرة من الداخل والخارج، مجلة الحياة، معهد الحياة القرارة، الجزائر، نشر جمعية التراث القرارة، العدد الخامس، رمضان 1422هـ/ ديسمبر 2001م.

سفيان ابن الشيخ الحسين

26 ـــ محققون في تفسير القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، دت.

10

الشماخي أحمد بن سعيد

27 ـــ شرح مقدمة التوحيد، على هامش كتاب مقدمة التوحيد وشروحها، تصحيح وتعليق أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، دط، د م، دت.

الشماخي عامر

28 ـــ متن الديانات، مجموع كتب مختارة، المطبعة العربية، غرداية، دت.

متى

29 ـــ إنجيل متى، الكتاب المقدس، مطبعة أكسفورد بريطانيا، 1871م.

مصطفى بن الناصر وينتن

30 ـــ آراء الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش العقدية، المطبعة العربية غرداية، نشر جمعية التراث، القرارة، جمادى الأولى 1417هـــ/ أكتوبر 1996م.

31 ـــ موقف الشيخ اطفيش من الاستعمار، مجلة الحياة، معهد الحياة القرارة، الجزائر، نشر جمعية التراث القرارة، العدد الثاني، رمضان 1419هـــ/جانفي1999م.

الوارجلاني أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم

32 ـــ الدليل لأهل العقول لباغي السبيل بنور الدليل لتحقيق مذهب الحق بالبرهان والصدق، المطبعة البارونية، مصر، 1306هـــ.

33- Cuperly Piere

-Introduction à l'etude de l'Ibadisme et de sa théologie, OPU, Alger, 1984.